# The Impact of the Electoral System on the Performance of the Legislative Authority

**Khaled Ibrahim Al Ansari**
**University of Sharjah/**
**College of Law**
**alansari2009@live.com**

**Sam Dala**
**University of Sharjah/**
**College of Law**
**Sdalla@sharjah.ac.ae**

**Accepted Date: 25/3/2025.** **Publication Date: 25/2/2026.**

**This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License**

## Abstract

This research deals with the relationship between the electoral system" used in the country and its impact on the efficiency and effectiveness of the legislative authority. Explain how the electoral system affects the quality of representation in Parliament and the legislative and oversight performance of the Representative Council. The research aims to analyze the types of electoral systems and evaluate their impact on the efficiency of the legislative authority. In this study, we followed the descriptive and comparative approach. The research included the main topics represented by the theoretical framework of electoral systems and their types, the most common of which are the majority system and the proportional representation system's. W, with a statement of the expected results of these systems in terms of their impact on the legislative authority.

**Keywords:** Electoral System, Legislative Authority, Parliamentary Performance, Majority System, Proportional Representation System.

# أثر النظام الانتخابي على أداء السلطة التشريعية

**خالد إبراهيم الأنصاري** [*]
**جامعة الشارقة/ كلية القانون**
alansari2009@live.com

**سام دلة** [**]
**جامعة الشارقة/ كلية القانون**
Sdalla@sharjah.ac.ae

**تاريخ القبول: 2025/3/25.** **تاريخ النشر: 2026/2/25.**

**المستخلص**

يتناول هذا البحث العلاقة بين النظام الانتخابي المتبع في الدولة وتأثيره على كفاءة وفاعلية السلطة التشريعية. وبيان كيف يؤثر النظام الانتخابي على جودة التمثيل في البرلمان وعلى الأداء التشريعي والرقابي للمجلس النيابي؟ يهدف البحث إلى تحليل أنواع النظم الانتخابية وتقييم أثرها على كفاءة السلطة التشريعية. اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمقارن. وتضمن البحث المحاور الرئيسية المتمثلة بالإطار النظري للنظم الانتخابية وأنواعها, الأغلب شيوعًا وهما: نظام الأغلبية، ونظام التمثيل النسبي. مع بيان النتائج المتوقعة لهذه الأنظمة من حيث تأثيرها على السلطة التشريعية.

**الكلمات الدالة:** النظام الانتخابي, السلطة التشريعية, الأداء البرلماني, نظام الأغلبية, نظام التمثيل النسبي.

[*] طالب ماجستير
[**] أستاذ دكتور

## المقدمة

## Introduction

**أولاً: فكرة البحث "Research Idea":**

"إن عملية اختيار قانون للانتخابات, هي من أهم الأعمال السياسية لأي دولة, كونه الأسلوب الذي يمارس فيه الشعب حرية الاختيار، ويعبر المواطن فيه عن رأيه بواسطتها. إن شكل النظام الانتخابي يؤثر بجوانب أخرى في الأوضاع السياسية, وبالخصوص إذا تعلق الأمر بتكوين الأحزاب السياسية. كما له تأثير هام على مسألة مدى وثاقة العلاقة بين المواطنين والقوى المتواجدة في المشهد السياسي للدولة، وهل هذا الارتباط كافٍ لمطالبتهم بالمساءلة والنيابة والاستجابة الواقعية لإرادة الناخبين. وتصمم الأنظمة الانتخابية لتحقيق ثلاث وظائف مهمة هي:

- **أولاً**: ترجمة أصوات الناخبين إلى الفوز بمقاعد البرلمان.
- **ثانيًا**: وسيلة شعبية يستطيع الشعب بواسطتها مساءلة نوابه المنتخبين.
- **ثالثًا**: خلق التنافس على السلطة بطريق واضح ومميز بين القوى السياسية عن طريق اعتماد برامج هادفة تجاه ناخبيهم والالتزام بتنفيذها.

عملية الانتخاب هي ممارسة وطنية تحتمها مصلحة الدولة والمواطن؛ إذ تمر بمراحل عديدة يتمخض عنها في النهاية تحديد النواب عن الجماعة التي تصنع قراراتها ذات آثار حاضرًا ومستقبلاً، وكما قيل إن بقاء الحال من المحال، فالإنسان لا يبقى على حاله؛ إذ يتغير بتغير الظروف المحيطة به وهذا ما يحدث لممثل الجماعة، فكثير ممن يتولون السلطة تتغير وجهة نظر ناخبيهم فيهم لأنهم يصبحون معبرين عن مصالحهم الخاصة، ويفترض بهم أن يعبروا عن صالح الجماعة، وهذا ما يحتم ضرورة تغييرهم لهذا قيل بوجوب أن تكون الانتخابات دورية وعملية الانتخاب من الأعمال المهمة، وصحيح أن كثيرًا من الكتاب تناولها في شروحاتهم ضمن صفحات كتبهم إلا أنهم لم يعطوها حقها وأهميتها ودورها في استقرار النظام الحاكم".

**ثانيًا: أهمية البحث "Importance Of Research":**

يتبين لنا فائدة البحث في تأثير نظم الانتخاب على الأداء التشريعي للبرلمانات, وقدرتها على القيام باختصاصاتها, يرتبط بعدد الأحزاب والقوى التي تنوي خوض الانتخابات, وما تستحوذ عليه من مقاعد في البرلمان، ومن هنا يظهر تأثير النظام الانتخابي على أغلبية هذه الكيانات وما يقابلها من كيانات سياسية تتبنى المعارضة على حد سواء. باعتبار أن النظام الانتخابي يعد من أهم الإجراءات التي تؤثر في التعددية الحزبية.

**ثالثًا: إشكالية البحث "Research Problem":**

إن الإشكالية تتجسد في العلاقة القائمة بين قانون الانتخابات المعتمد في انتخابات المجالس التشريعية وأدائها, ويظهر لنا سؤال حول مدى تأثير القانون الانتخابي في أداء البرلمان.

ومن هذا السؤال تتفرع التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يؤثر النظام الانتخابي على اداء البرلمان في تحقيق التمثيل العادل والفعالية التشريعية ؟
- وما هو تأثير النظم الانتخابية على عمل المجلس التشريعي؟

**رابعًا: أهداف البحث "Research Objectives":**

الهدف من هذه الدراسة بيان أثر النظم الانتخابية على عمل المجالس التشريعية سواء كان إيجابيًا أم سلبيًا.

**خامسًا: المنهج المعتمد "Approved Curriculum":**

اعتمدنا إعداد الدراسة على الأسلوب الوصفي والمقارن, وذلك بدراسة النظم الانتخابية المعتمدة في بريطانيا وفرنسا والعراق ولبنان. مع إمكانية الاستشهاد بتشريعات بعض الدول.

**سادسًا: هيكلة البحث "Structuring The Research":**

قسمنا هذه الدراسة إلى مباحث ثلاثة: الأول: جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للنظام الانتخابي والسلطة التشريعية. والمبحث الثاني: فقد جاء بعنوان أنواع النظم الانتخابية وطرق تحديد نتائجها. أما الثالث: فكان بعنوان تأثير نظم الانتخابات على استقرار السلطة التشريعية.

## المبحث الأول
## The First Topic
## ماهية النظام الانتخابي والسلطة التشريعية
## What Is the Electoral System and Legislative Authority?

من أجل إعطاء تصور متكامل للبحث, ارتأينا أن يكون المبحث الأول منه لبحث مفهوم نظم الانتخابات, ومفهوم "السلطة التشريعية" وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول
### The First Requirement
### التعريف بالنظام الانتخابي
### Introduction to the Electoral System

"لم يعتمد الفقه على تعريف مانع جامع لمصطلح النظام الانتخابي, إلا أنهم اتفقوا على مضمون واحد للنظام الانتخابي. يتمثل في ترجمة اصوات الناخبين التي يدلون بها لصالح المرشحين في الانتخابات, إلى مقاعد نيابية. ويمكن تعريف النظام الانتخابي بأنه: "وسيلة تعمل على ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية وتوزيعها بين الفائزين"[1]. يتبين لنا من هذا تعريف "أن وظيفة النظام الانتخابي تقتصر على تحديد الفائزون في الانتخابات وفقًا للأصوات التي كسبوها في الانتخابات". تختلف الدول فيما بينها في اعتماد النظام الانتخابي, لأن تحديده يستند على اعتبارات سياسية وتاريخية واجتماعية. ويوجد حاليًا ثلاث نظم انتخابية أساسية, وهي: "نظام الأغلبية, ونظام التمثيل النسبي, والنظام المختلط". وكل واحد من هذه الأنظمة الثلاث يقسم على أنواع أخرى من النظم الانتخابية"[2].

#### الفرع الأول
#### First Branch
#### تعريف نظم الانتخاب
#### Definition of Electoral Systems

يتكون تعريف نظم الانتخاب من مصطلحين هما: النظام, والانتخاب. "يقصد بالنظام" مجموعة من "العناصر المادية وغير المادية منظمة" على نحو ترابطي لتحقيق هدف معين". أما الانتخاب "فهو وسيلة من وسائل انتقال السلطة". ويمكن تعريفه كذلك "اختيار الشعب لأشخاص ليتولوا الحكم نيابة عنه". والبعض عرفه: "تمكين الأفراد الذين تنطبق عليهم الضوابط للمساهمة في عملية اختيار الحكام[3]". ويمكن تعريفه النظم الانتخابية: "قواعد منظمة تعمل على ترجمة الأصوات إلى مقاعد[4]".

وقد اختلف الفقه في بيان الطبيعة القانونية للانتخاب, إذ ذهب اتجاه إلى اعتباره حقًا شخصيًا, ومن أنصار هذا الاتجاه الفقيه جان جاك روسو الذي يرى أن: "التصويت حق لا يمكن انتزاعه من المواطنين". وهم بذلك يستندون إلى مبدأ سيادة الشعب, الذي يرى أن السيادة مجزأة بين أفراد الشعب[5]. بينما ذهب آخرون إلى اعتباره وظيفة اجتماعية, ويرون أن الانتخاب يقتصر على فئة معينة؛ تتوافر فيهم شروط خاصة, وتستند هذه النظرية إلى مبدأ سيادة الأمة الذي يرى أن الأمة شخصية معنوية مستقلة عن أفراد الشعب المكون لها, فالسيادة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، وهي حق الأمة تمارسه عنها بواسطة ممثلين عنها؛ تقوم هي ذاتها بتحديد الأفراد الذين يتولون اختيار ممثليها[6]. ورأى آخرون أن الانتخاب مكنة قانونية, ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الوصف الصحيح للانتخاب هو "سلطة أو مكنة قانونية تمنح للناخبين لغرض تحقيق الغايات العامة[7]". ويمكن تعريف النظام الانتخابي بانه " مجموعة القواعد والاجراءات التي تحدد كيفية اجراء الانتخابات , بما في ذلك عملية اختيار المرشحين واحتساب الاصوات "اي انه نظام قانوني يشمل تحديد النظام الانتخابي المعتمد , واليات التصويت , وفرز الاصوات والاشراف والمراقبة .

## الفرع الثاني

## Second Branch

## صور الانتخاب

## Election Pictures

يعد اختيار النظام الانتخابي من أهم التحديات التي شغلت فقهاء القانون الدستوري لما له من أهمية كبرى في مجال اختيار النظام الأنسب في مستقبل الحياة السياسية في الدولة، ويتم اختيار النظام الانتخابي وفقًا لمعايير وظروف خاصة يحددها الوضع القائم في الدول، لكي تعطي أكبر قدر من الديمقراطية التي من شأنها المحافظة على الحياة السياسية في الدولة، وتحقيق الاستقرار بما يكفل الانتقال السلمي للسلطة[8]. تتنوع وتتعدد صور النظم الانتخابية، وحسب الزاوية التي ينظر إليه من خلالها،

"تتعدد وسائل الانتخاب باختلاف الطريقة, فعند النظر إليها على أساس اختيار الناخب للمرشح فإنه يقسم إلى انتخاب مباشر واختيار غير مباشر, ويكون الاختيار مباشرة عندما يختار المرشح الناخب دون وسيط. ويكون غير مباشر عندما يقوم الناخب باختيار مندوب يقوم بانتخاب الحاكم إن نظام الانتخاب المباشر يكون بانتخاب الممثلين مباشرة من قبل الناخبين، ويطلق عليه الانتخاب من درجة واحدة[9].

أما الانتخاب غير المباشر فهو انتخاب الناخبين مندوبين لهم، ويحل النوابُ مكان الناخبين في الانتخابات. ويطلق على هذا النوع من الانتخاب انتخاب على درجتين،

ويعتبر الانتخاب المباشر هو الأقرب للديمقراطية من الانتخاب غير المباشر[10]. وعند النظر إليه من جانب كيفية التصويت فإنه يقسم إلى انتخاب فردي: أي يقوم باختيار شخص واحد, وانتخاب قائمة: أي يقوم الفرد بتجميع لائحة تحتوي مجموعة مرشحين".

## المطلب الثاني

## The Second Requirement

## تعريف المجالس التشريعية ووظائفها

## Definition of Legislative Councils and Their Functions

تعد المجالس التشريعية من أهم المؤسسات الدستورية، كونها تختص بتشريع القوانين[11].

### فرع أول

### First Branch

### تعريف المجالس التشريعية

### Definition of Legislative Councils

"عرفت الهيئات التشريعية" بأنها هيئة مختارة من الأفراد وهو أساس سلطتها، وهي تمثل المؤسسة الأولى من حيث الأهمية. ولهذه الأهمية يرى مونتسكيو أن تتكون من غرفتين أو هيئتين[12]".

ويعد البرلمان الهيئة التي تضع التشريعات. ولها عدة تسميات منها "برلمان, كونجرس، جمعية، مجلس الشعب أو النواب... إلخ[13].

"وتتكون المؤسسات التشريعية في الأنظمة الديمقراطية من نواب مختارين من المواطنين، وفقًا لمتطلبات خاصة أبرزها (الجنسية، أهلية الأداء، العمر)[14].

وتتأسس المؤسسات التشريعية على عناصر هي[15]:

1. هيئة منتخبة لها اختصاصات مؤثرة.
2. تحديد عمل الهيئة بمدة زمنية.
3. النيابة تكون عن الشعب.
4. النائب مستقل عن ناخبيه.

## الفرع الثاني
## Second Branch
## وظائف البرلمان
## Parliament Functions

"تمارس الهيئات التشريعية مجموعة من الاختصاصات، التي تتمثل بوضع القانون ورسم السياسة العامة، والمراقبة، إقرار موازنتها المالية. ويمكن تقسيم اختصاصات الهيئة التشريعية إلى ما يأتي:

**أولاً: الاختصاص التشريعي "Legislative Jurisdiction ":**

يعد هذا الاختصاص أساس الهيئة التشريعية، فهي التي تعطي للبرلمان من أهم هيئات الدولة باعتبارها نائبة الأمة والمعبرة عنها، ولأنه الذي يضع القانون ويعدله ويلغيه. ولها حق الموافقة على مشروعات القانون التي تقدمها إليها الحكومة، بل على المعاهدات الدولية التي تبرمها السلطة التنفيذية إضافة إلى أن الهيئة القضائية لا تطبق إلا القوانين التي تقرها[16].

"وحيث إن هذه الوظيفة التشريعية تبرز ناحيتين أساسيتين لتبيان عملية صنع القانون بواسطة السلطة التشريعية والتي تحدد في عملية اقتراح القانون، ومن ثم تبني مشروع القانون. فبالنسبة لاقتراح القانون تظهر دراسة مصدر اقتراح القوانين في أكثر الدول، بأن منشأ هذه القوانين ليست برلمانية وإنما حكومية، في أغلبية القوانين التي صودق على تشريعها ولهذه الظاهرة أسباب عديدة، منها:

1. التعقيد الفني لبعض القوانين التي تتطلب توافر كوادر لديها خبرة تفتقر إليها الجهات البرلمانية.
2. التحفظ على إعطاء بعض الاختصاصات للبرلمان التي تتعلق بمقترح القانون التي لها طابع صرف أو إلغاء دخل للمصالح العامة[17].

**ثانيًا: الاختصاص الرقابي "Supervisory Jurisdiction ":**

يتمثل هذا الاختصاص في الرقابة على أعمال الحكومة وقيامها بممارسة اختصاصاتها وفقًا لما خولها به الوثيقة الدستورية. ويمارس البرلمان هذه الرقابة نيابة عن الشعب، وذلك لأنه أقرب السطات تمثيلاً لهُ وأقدرها على التعبير عن إرادته[18].

ويمارس البرلمان الرقابة في أوضاع مختلفة كما يأتي:

تتمثل السلطة المالية للبرلمان في تعيين حجم نفقات الدولة واتخاذ الوسائل الضرورية لمواجهة العجز المالي في الميزانية سواء عن طريق الضرائب أو طرق أخرى[19].

"وكما تعمل المؤسسة التشريعية في وضع قانون الضريبة وقانون الموازنة، في ذات الوقت يراقب النفقات، والتقرير الخاص بذلك الذي يصدره ديوان الرقابة لها. يشير إلى أوجه المخالفات الذي رافق أعمال الحكومة ومخالفاتها أثناء سنة الموازنة[20].

## المبحث الثاني

## The Second Topic

## أنواع النظم الانتخابية وطرق تحديد نتائجها

## Types of Electoral Systems and Methods of Determining Their Results

نبين في هذا المبحث الأنماط الأكثر شيوعًا في النظم الانتخابية, وهي: الانتخاب الفردي والتمثيل النسبي. وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول

### The First Requirement

### الاختيار الفردي والاختيار بالقائمة

### Individual Selection and List Selection

يعتمد هذا النظام الانتخابي على أساس انتخاب فرد أو مجموعة أشخاص في الدائرة الانتخابية وهو على نوعين:

#### الفرع الأول

#### First Branch

#### الانتخاب الفردي الاسمي

#### Nominal Individual Election

"يوجد هذا النظام المسمى بـ "الدائرة المنفردة" إذا اقتصر ذلك على فوز نائبٍ واحدٍ في الهيئة التشريعية، وعليه يصوّت الناخب لمرشّحٍ واحدٍ، ولهذا لا يجوز أن يدون في بطاقة الاقتراع فقط اسم لمرشح واحدٍ. بموجب هذا النظام "يتم توزيع الدولة إلى دوائر انتخاب صغيرة ومتساوية, ويكون لكل دائرة انتخاب مرشح واحد يختار من مواطني الدائرة. وقد يعتمد النظام الفردي في اختيار النائب نظام الجولة الواحدة أو الجولتين, ويشترط في النظام الأخير تحقيق الأغلبية المطلقة للفوز (50+1)". ولإعطاء صورة أوضح نأخذ النموذج البريطاني كمثال لنظام الانتخاب الفردي ذي الجولة الواحدة. والنموذج الفرنسي لنظام الجولتين.

**أولاً: النظام الانتخابي البريطاني "British Electoral System ":**

"يتحقق الفوز في النظام الانتخابي ذي الجولة الواحدة بتحقيق الأغلبية, أي الفائز يستحوذ على أكثر الأصوات. تقسم الدوائر في بريطانيا إلى دوائر صغيرة, يخصص

لكل منها مقعد نيابي واحد. إن سبب اعتماد بريطانيا لهذا النظام, كونها تتبنى نظام الحزبين، أي حزبين فاعلين يتسابقان في الحصول على الحكم[21].

**ثانيًا: النظام الانتخابي الفرنسي "French Electoral System ":**

تعتمد فرنسا النظام الانتخابي الفردي ذي الجولتين, وذلك لأنها تتبنى تعددية الأحزاب. وقد نتج عن هذا النظام مشاكل سياسية كثيرة أدت إلى عدم استقرار البرلمان. وظهرت أصوات تطالب بالعدول عنه؛ غير أن الرأي الغالب يتبنى نظام المحاولتين. تتمثل الآلية المعتمدة في اختيار النائب كالآتي:

ا- حصول الفائز في الانتخابات على نسبة الأغلبية المطلقة. فضلاً عن حصوله على نسبة لا تقل عن 25% من أصوات الناخبين في الدائرة.

ب- حصول المرشح في ثاني محاولة على الأغلبية في الأصوات[22]."

إن من نتائج نظام الانتخاب "بالأغلبية النسبية" تظهر بأن هناك تلازمًا بين تطبيق قاعدة الاختيار الفردي والأغلبية ووجود الثنائية الحزبية، والنتيجة الثانية تتمثل في التعاقب في إدارة الدولة بين المعارضة والحزب الحاكم، والشواهد على ذلك كثيرة، مثل: النظام السياسي في أمريكا المتمثل في "الحزب الجمهوري والديمقراطي"، وفي المملكة المتحدة المتمثل في حزب العمال وحزب المحافظين، وعليه فإن ميلاد حزب ثالث يكون أمرًا مستحيلاً أو غير محتمل". ومن مساوئ هذا النظام – بالأغلبية- أنه يؤدي إلى إضعاف المشاركة عبر اقتصارها على طرف واحد أو اثنين يسيطران على زمام الأمور وعلى القرارات السياسية، ومن ناحية أخرى ينظر إلى أن نظام الانتخاب بالأغلبية يؤدي إلى ظاهرة الحزب الواحد أو الحزبين، حيث ربما يجبر الأحزاب السياسية على التمركز حول قطبين رئيسين كبيرين على الأقل مما يقود إلى ظهور نظام الحزبين. وتكون خلاله النتائج شبه محسومة، فتكون المشاركة السياسية ليست ذات جدوى في نظر الناخب والمرشح حيث إنه يعلم النتيجة سلفًا[23].

## الفرع الثاني

## Second Branch

### اختيار القائمة

### Choose Menu

يتمثل هذا النظام في توزيع الدولة إلى مراكز كبيرة وواسعة, تحدد فيها المقاعد, ويكون التصويت لأكثر من مرشح. فكل مواطن يتسلم بطاقة تحتوي على اسم المرشحين. ويعرف هذا النظام أيضًا باسم النظام الانتخابي المتعدد. ويوجد نظام الاختيار وفق القوائم أو ما يسمى بـ"نظام المراكز المتعددة " إذ يتحدد الفرد في كلّ مركز انتخابي باختيار مرشحين[24]- "وهذا الاختيار تحدّده قوانين الانتخاب عادة لا نائب واحد فقط

كما هو الحال في نظام الدوائر منفردة العضوية، ولذلك فإنَّ على الناخب أن يُكّون قائمة تحتوي أسماء معينة وفقًا للمقاعد المخصصة للمركز الانتخابي الذي يتْبَعها. وللانتخاب بالقائمة صور عدة نشير إليها باختصار:

أ- "القائمة المغلقة: في هذا النوع يقوم الناخب باختيار قائمة بأكملها دون أن يحق له صلاحية التعديل أو الإضافة أو الاختيار[25].

ب- القائمة المغلقة مع التفضيل: في هذا النظام يختار الناخب قائمة واحدة مع إمكانية ترتيب الأسماء الواردة فيها من غير حذف أو إضافة[26].

ج- نظام القوائم الحرة: وفيها يحق للمرشح أن يكّون قائمة باختياره المرشحين من القوائم المتنافسة في الانتخاب. يتميز هذا الأسلوب بأنه يمنح للناخب الحق في اختيار الأسماء. ولابد من الإشارة إلى أن هذا النظام يرتبط بنظام التمثيل النسبي وهو نظام متبع في تحديد النتائج[27].

## الفرع الثالث

## Section Three

### النظام المختلط

### Mixed System

تعد ألمانيا وإيطاليا النموذج الأكثر شهرة حيث اعتمدتا نظامًا مختلطًا، فالنظام الانتخابيّ الألماني لا يؤدي إلى حصول حزبٍ واحد على الأغلبية البرلمانية وبالتالي لا يقوم بتكليف الحكومة بمفرده، وتكوين التحالفات الحزبية في القاعدة، إن هذه العملية المعقدة في تكوين الائتلافات البرلمانية تؤثر في الأحزاب الصغيرة، "لأنه سوف يتم استبعادها في البوندستاغ بسبب قاعدة العتبة الانتخابية، والتي تحدد (5%)[28]. ويؤدي تطبيق النظام الانتخابي المختلط الذي يجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي إلى اتجاه الناخبين إلى ما يسمى بالتصويت المجدي، والتصويت المجدي يعني أن الناخبين يقومون في اختيار أقوى المرشحين في الدائرة الانتخابية، مما يؤدي إلى العمل بنظام الحزبين في الدوائر الصغيرة، وبسبب كون النظام الانتخابي الألماني المختلط يسمح للناخب بأن يصوت على مستوي الدوائر الصغرى والكبرى، وهو ما يعرف بالتصويت المجدي أيضًا على مستوى الدوائر الكبرى، وقد سار الاتجاه نحو التصويت المجدي في خفض عدد الأحزاب السياسية في ألمانيا من 12 حزبًا في عام 1949 إلى ثلاثة أحزاب في أوائل تسعينيات من القرن السابق، وعند الاطلاع على نتائج الاقتراع الألمانية التي أجريت عام 2021، يتبين أن التمثيل النسبي في مقاعد البرلمان الاتحادي البالغة (735) مقعدًا اقتصر على الأحزاب الآتية: "حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي

والاجتماعي 197, الحزب الاشتراكي ديمقراطي 206. حزب الخضر 118.الحزب الليبرالي 92. حزب اليمين 82. حزب اليسار 39[29]"

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ عدم حصول أي حزب على أغلبية برلمانية منفردًا، وأيضًا التنوع في توجهات الناخبين من خلال إعطاء الأصوات إلى عدة أحزاب سياسية على الرغم من أن الغالبية صوتت إلى حزبي الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاجتماعي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي"، وعدم وجود كتلة من النواب المستقلين عن الأحزاب مما يشير إلى تأثير نظام الانتخابات في الحد من تعدد الأحزاب واقتصارها على عدد قليل من الأحزاب. يمكن القول إن نظام الانتخابات المختلط في ألمانيا قد نجح في التناوب في الحكم والمعارضة بين حزبين كبيرين "-حزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد الاجتماعي المسيحي-""، إذ تبادل الحزبان الحكم طيلة ثلاثة عقود، وهذا ما ساهم في تحقيق استقرار سياسي واضح في ألمانيا، ولكن ذلك لا يعني الإهمال لدور الأحزاب السياسية الأخرى التي قامت بعمل مؤثر لصالح أحد الحزبين الكبيرين[30]. وينتقد البعض النظام الانتخابي الألماني بدعوى غياب المعارضة البرلمانية القوية التي لها دور موثر في رقابة الحكومة، بسبب اشتراك الحزبين الكبيرين وأحيانًا اشتراك الأحزاب الأخرى الصغيرة في حكومات ائتلافية. إذ يتم انتخاب نصف الأعضاء بالانتخاب الفردي، وبالأغلبية ذات الدور الواحد، ويكون انتخاب النصف الآخر على أساس القائمة والتمثيل النسبي، ولذا فإن الناخب الألماني يمنح بطاقتين في يوم الانتخاب، واحدة: لأجل التصويت الفردي من أجل اختيار نائب واحد. ويتم احتساب فوزه على أساس الأغلبية البسيطة، وأخرى لأجل التصويت لإحدى القوائم الحزبية التي يتم احتساب الفوز فيها على أساس التمثيل النسبي، وعليه فإن القوائم الحزبية سوف تحصل على مقاعدها بما يتناسب مع أصواتها التي حققتها، وقد اشترط القانون الانتخابي الألماني العام لاستبعاد الأحزاب التي ليس لها تأثير شعبي كبير. ولا يختلف الوضع في إيطاليا من حيث آلية الانتخاب مع وجود بعض الفوارق الثانوية في تطبيق النظام الانتخابي بما يتلاءم مع الوضع السياسي في إيطاليا[31]".

## المطلب الثاني
## The Second Requirement
## طرق تحديد النتائج الانتخابية
## Methods of Determining Electoral Results

توجد أنظمة عدة لتحديد النتائج الانتخابية. إلا أن أكثرها شهرة وتطبيقًا هما: نظام الأغلبية، ونظام التمثيل النسبي، نتكلم عنهم باختصار في الفرعين الآتيين:

### الفرع الأول
### First Branch
### نظام الأغلبية
### Majority System

"يراد به, الطريقة التي يفوز فيها مرشح أو مرشحون حصولاً على أكثر الأصوات. يرتبط هذا النظام بنظام الانتخاب الفردي. إذ يتم انتخاب نائب واحد في كل دائرة انتخابية. ولهذا النظام صورتان:

**الأولى: نظام الأغلبية المطلقة "Absolute Majority System ":**

وتتحقق هذه الحالة إذا حقق المرشح على أكثر من نصف الأصوات (50% +1). فإذا لم يحقق هذه النسبة يتم إجراء محاولة ثانية للانتخاب. يسمح هذا النظام بتشكيل تحالفات بين الأحزاب في الجولة الثانية لتشكيل أغلبية برلمانية[32].

**الثانية: الأغلبية العادية "Ordinary Majority":**

يعد فائزًا المرشح الذي يحقق أعلى التصويت بصرف النظر عن عدد أصوات المرشحين الآخرين. طبق هذا النظام في بريطانيا وذلك لبساطة تحديد الفائز. "يسمح هذا النظام للأحزاب السياسية بنيل ثقة الشعب, ويسهم في استقرار الحكومة عند تشكيلها من حزب الأغلبية في الهيئة التشريعية. غير أنه يؤخذ على هذا النظام أنه يؤدي إلى استبداد البرلمان وذلك لأن أغلبية المقاعد يستحوذ عليها الحزب الفائز مما يؤدي إلى وجود معارضة ضعيفة[33].

في ظل هذا النظام عندما يكون التصويت فرديًا فإن الجهات المتنافسة تعمل على ترشيح شخص يحظى بقبول وتأييد شريحة كبيرة من أبناء الدائرة الانتخابية حتى يتم تجنب خسارة هذا المقعد فيما لو تم ترشيح شخص مقبول من قبلهم، لذا فإنه لا يمكن في الدوائر الانتخابية المشكلة من أغلبية معينة ترشيح مواطن لا ينتمي إلى هذه الأغلبية، وكذلك لا يمكن ترشيح شخص ما ذي توجه معين ضمن دوائر انتخابية رافضة لهم أو على الأقل غير مؤيدة لهم، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تمثيل الأقليات العرقية أو الدينية في الهيئة التشريعية[34].

يتوّلد من تطبيق هذا النظام إنشاء حكومة قوية تتمثل في تشكيل حكومة الحزب الواحد التي تتميز بالتجانس والبرامج المشتركة؛ لأن حزب الأغلبية البرلمانية هو الذي سوف يشكل الحكومة بمفرده وهذا الأمر يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأجواء المناسبة لتمكين الحكومة في إنجاز مهامها وواجباتها الدستورية، فالأصل وفق هذا النظام هو حكومة الأغلبية والاستثناء هو الحكومة الائتلافية. إن تطبيق هذا النظام يؤدي إلى تكوين - معارضة قوية ومتماسكة تقوم بأداء الدور الرقابي على أكمل وجه وتقدم نفسها كبديل واقعي عن الحكومة عند فشلها[35]".

## الفرع الثاني

## Second Branch

## نظام التمثيل النسبي

## Proportional Representation System

"يعتمد على توزيع المقاعد المحددة في دائرة الانتخاب وفق النسب التي تحققها القوائم. وبذلك يتم تقسيم مقاعد البرلمان إلى مجموعة من القوائم وفقًا لما حصلت عليه من أصوات. يهدف هذا النظام إلى الاستفادة لأقصى عدد ممكن من أصوات الفائزين في الانتخابات. يسمح هذا النظام بتمثيل الأقليات في البرلمان. ويعكس نظام التمثيل النسبي التجسيد الحقيقي للشعب بمختلف توجهاته وميوله. كذلك فإن هذا النظام يمنع الاستبداد في البرلمان من قبل حزب معين أو ائتلاف, ويسمح بتشكيل معارضة قوية في البرلمان. غير أن أهم الانتقادات الموجهة إليه, أنه لا يحقق أغلبية برلمانية في ظله، وبالتالي نكون أمام عدم الاستقرار الحكومي, وعرقلة العمل التشريعي[36]. إن من سمات نظام الانتحاب بالتمثيل النسبي، أنه يشجع تعددية الأحزاب. مما يساعد في تطبيق حق التجمع بكافة أشكاله، وتتحدد فيه عدد المقاعد التي تكون للحزب وفقًا لحصة أصواته التي حصل عليها في الانتخابات. ومن فوائد هذا النظام، أنه يخلق معارضة قوية ذات صوت مسموع في البرلمان، مما يجعل الحكومة تلتزم بالجدية واليقظة، لتحقيق المصلحة العامة. وعلى خلاف ذلك فإن الحكومة التي لا تجد أمامها معارضة قوية تراقبها وتصحح لها أخطاءها ستركن إلى الخمول واللامبالاة وقد تسيء استعمال سلطاتها[37]. "ويحافظ نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على وجود الأحزاب الصغيرة، ويصون استقلالها في مواجهة الأحزاب الكبيرة، مما يشجع تأييدهم على الإدلاء بأصواتهم لأنهم يعلمون أن لهم تمثيلاً في الحملة الانتخابية، وفي نيل أحزابهم على مقاعد أكثر.

"إن أهم عيوبه تتمثل في عدم قيام أغلبية قوية، مما يؤدي إلى حدوث الأزمات الوزارية، وزعزعة الاستقرار السياسي في الدولة، ويؤدي إلى قيام وزارات مؤتلفة،

وهو ما ينتج عنه انعدام الاستقرار، وقد يمنع الوزير من ممارسة اختصاصاته وافقاده الشعور بالمسؤولية، ويشكل هذا النظام تمثيلًا لكافة الأحزاب والقوى.. ونستطيع أن نشير إلى بعض مزايا هذا النظام: فهو سمح بوجود أحزاب صغيرة أجدر على التمثيل في الهيئة التشريعية، ويعمل بآلية لبناء الثقة، وتعتبر الأحزاب من القوى المختلفة التي تكون النظام السياسي لأي دولة، وهي تشارك السلطة وتؤثر بها بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتسهم في صناعة القرار أو تؤثر به، ويقال بأن أي نظام سياسي -هو انعكاس للنظام الحزبي السائد. في لبنان اعتمد تمثيل نسبي مع شرط التصويت التفضيلي في انتخابات 2018، بعد عقود طويلة من اعتماد نظام الأغلبية الذي اعتمد منذ استقلاله في العام 1943[38].

لكن طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية ليست في تقويض مزايا هذا النظام، إذ تم تقسيم مراكز الانتخاب إلى 15 دائرة انتخابية وجميع هذه الدوائر تحتوي على أكثرية طائفية واضحة وعلى الرغم من تغيير النظام الانتخابي من الأغلبية إلى التمثيل النسبي, فإنه لم يحدث تغيير مؤثر في تركيبة مجلس النواب السياسية، رغم أن كان في النظام الحزبي. "عدد الأحزاب الممثلة في المجلس النيابي أو حتى مستوى تمثيل الأحزاب كما تشير إلى ذلك المقارنة بين نتائج انتخابات العام 2009 التي اعتمد فيها نظام الأغلبية, وانتخابات العام 2018 التي اعتمد فيها نظام التمثيل النسبي[39].

"كذلك اعتمد العراق هذا النظام. إذ اعتمده القانون الذي نظم انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ( 45 ) لسنة 2013 بشكل معدل في توزيع المقاعد النيابية في المادة (14) من القانون وكذلك تبناها في المادة (9) من قانون التعديل الأول لقانون الانتخابات رقم (1) لسنة 2018، ومن الواضح أن هذا النظام الذي أقرّه قانون الانتخابات العراقي يمنح الأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على تمثيل نيابي كما أنه ينتج تعددية شبه كاملة، الأمر الذي سيؤثر سلبًا على انسجام وعمل مجلس النواب ومعه يضطر إلى اللجوء إلى التوافق مع الكتل لضمان النصاب المطلوب لتشريع القوانين، وهو كذلك يؤثر سلبًا على واقع السلطة التنفيذية فيؤدي إلى إضعافها من خلال تشكيل الحكومة، فمعه يصعب تشكيل حكومة أغلبية تمنح كامل الصلاحيات لأداء برامجها وتنفيذ مهامها[40].

## المبحث الثالث

## The Third Topic

## تأثير نظام الانتخاب على استقرار المؤسسة التشريعية

## The Impact of the Electoral System on the Stability of the Legislative Institution

يؤثر النظام الانتخابي على عمل السلطة التشريعية, من خلال تأثيره على الأغلبية البرلمانية, وأثره على المعارضة البرلمانية وهوما نبحثه في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول

### The First Requirement

### أثر النظام الانتخابي على الأغلبية

### The Impact of the Electoral System on the Majority

" يراد بالأغلبية "التوجه الأعم للناخبين" وهو يرادف مصطلح الأكثرية, وتتحقق عند حصول حزب على أكبر عدد من أصوات الناخبين. ويمكن تعريف الأغلبية البرلمانية بأنها: "نيل حزب على أكثر من نصف المقاعد المحددة للأعضاء"[41].

يعمل النظام الانتخابي –كما أسلفنا- إلى تحويل الأصوات إلى مقاعد انتخابية توزع على الأشخاص أو الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات, وهذا بدوره يؤثر على تشكيل الأغلبية البرلمانية في البرلمان أو بالعكس. ولاشك أن وجود أغلبية برلمانية متجانسة ومتوافقة ستؤثر بصورة إيجابية على أداء البرلمان ومن ثم استقراره. وبالعكس عند عدم تحقق الأغلبية فإنه ينعكس على عمل المجلس النيابي, ومن ثم تصبح عاجزة على القيام باختصاصاتها. فالأغلبية البرلمانية تلعب دورًا مؤثرًا في عمل البرلمان[42].

وقد اعتمدت أغلب الدساتير على شرط الأغلبية في إصدار قرارات البرلمان, فقد نص القانون الألماني الصادر سنة 1949 المعدل على هذا الشرط بقوله: "يستلزم إصدار القرار في البوندستاغ موافقة أغلبية الأصوات المعطاة..."[43]. "وكذلك نص دستور لبنان الصادر سنة 1926 المعدل على: "... وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات..."[44]. "أما دستور العراق لسنة 2005 فقد تبنى شرط الأغلبية في اتخاذ قرارات مجلس النواب"[45] يتضح من هذه النصوص أهمية توافر الأغلبية لكي تمارس الهيئة التشريعية عملها بصورة منتظمة, ويترتب على عدم تحققها تعطيل المؤسسة التشريعية من القيام بواجباتها المناطة بها.

## المطلب الثاني
## The Second Requirement
## أثر نظم الانتخاب في المعارضة البرلمانية
## The Impact of Electoral Systems on Parliamentary Opposition

"إن الصورة المثلى للبرلمان في الأنظمة الديمقراطية تتمثل في وجود أغلبية تحكم، وأقلية تمارس المعارضة وتعرض نفسها بديلاً عن الأغلبية في حال فشلها في تنفيذ برنامجها الانتخابي. هذه الأقلية يطلق عليها مصطلح "معارضة". وبلا شك، فغياب كتلة المعارضة أو عدم فاعليتها يؤثر على عمل المجلس النيابي, وبالخصوص في نطاق الرقابة على أداء الحكومة, وفي المقابل، فإن وجود كتلة معارضة فاعلة سيعزز من مهام المجلس النيابي في نطاق الرقابة[46].

يتأثر تشكيل كتلة للمعارضة بصورة مباشرة في قواعد الانتخاب المتبعة في الدولة. إذ يؤدي هذا النظام في بعض الأحيان إلى تشتيت المعارضة البرلمانية وإضعافها وبالتالي عدم فاعليتها في القيام بدورها الرقابي. لأن وجود أغلبية برلمانية دون أن يقابلها معارضة برلمانية, يصبح معها المجلس النيابي أداة بيد الحزب المهيمن. وتصبح الحكومة غير خاضعة لرقابته, كونها تتشكل من قبل الأغلبية"[47].

"ويمكن تعريف المعارضة بأنها" القوى والهيئات التي تراقب عمل الحكومة وخططها, وقد تكون من ضمن أهدافها تولي الحكم بديلاً عنها".

تتشكل المعارضة البرلمانية من الأحزاب السياسية والنواب الذين لا ينتمون إلى الأغلبية البرلمانية, وتمارس المعارضة كوظيفة نيابية ضمن النسق السياسي. إن وجود معارضة برلمانية فاعلة يمثل حجر الزاوية في عمل البرلمان. فالبرلمان الذي لا يحتوي على معارضة قوية يتحول إلى سلطة دكتاتورية تمارسها الأغلبية, وتجعل الحكومة دون رقيب أو حسيب[48].

وتلعب كتلة المعارضة دورًا مهمًا في الرقابة على أعمال الوزارة, إذ تعد أحزاب المعارضة, هيئة رقابية فاعلة على أداء الوزارة. إن تأثير النظام الانتخابي في تشكيلة البرلمان يؤدي إلى التأثير في المعارضة, فالنظام الانتخابي الذي يعزز التعددية الحزبية يؤدي إلى تكوين معارضة واسعة تتكون أكثر من حزب سياسي, بينما النظام الانتخابي الذي يؤدي إلى الثنائية الحزبية, يؤدي إلى تكوين حزب حاكم وحزب معارض, ولاشك أن أداء وفاعلية المعارضة البرلمانية سوف تختلف بناء على ذلك. فالنظام المختلط يؤدي إلى نتائج تختلف عن نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي"[49].

## الخاتمة

## Conclusion

بعد انتهائنا من هذا البحث لابد لنا من وقفة نبين فيها أهم النتائج والتوصيات التي تمخض عنها البحث.

**أولاً: النتائج "Results":**

1) للنظام الانتخابي تأثير في تشكيل البرلمان, إذ يؤثر على تعدد الأحزاب, فاعتماد نظام الأغلبية الذي يطبق مع ثنائية الحزبين يؤدي إلى تشكيل برلمان يضم أغلبية ومعارضة برلمانية. بينما يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى عدم حصول أي حزب على الأغلبية, حيث تتحالف الأحزاب الفائزة لتشكيل أغلبية برلمانية.

2) يؤثر النظام الانتخابي على أداء البرلمان. في حالة اعتماد صورة الأغلبية فإنه سيدعم الاختصاص التشريعي والرقابي, بينما في صورة التمثيل النسبي فإن دور البرلمان يكون ضعيفًا من حيث ممارسة اختصاصاته التشريعية أو الرقابية بسبب تعدد الآراء والاتجاهات.

**ثانيًا: المقترحات "Proposals" :**

1) اعتماد نظام انتخاب يمثل النتائج الواقعية للأصوات التي تحققها الأحزاب السياسية, مثل نظام التمثيل النسبي. لتعزيز وجود الأقليات وتقليل الفجوة.

2) اعتماد آليات فعالة لمراقبة عملية الانتخابات, لتعزيز رضا الناخبين بعملية الانتخابات الذي ينعكس على حجم المشاركة فيها.

3) القيام بحملات توعية لتعليم الناخبين أهمية الانتخاب كطريقة سلمية لتناوب الحكم وتشجعيهم على المشاركة في الانتخاب.

4) دعم وجود المرأة والشباب في البرلمان, مما يعمل على تحسين جودة التشريعات وتلبية السلطة لحاجات المجتمع.

5) تقييم دور الأحزاب السياسية, وتشجعيهم على تحسين الأداء الحزبي لكسب تأييد الناخبين.

## الهوامش
## Endnotes

([1]) سامر حسين فاضل, أثر النظام الانتخابي في المشاركة السياسية, رسالة ماجستير, جامعة بابل, كلية القانون, 2020, ص4.
([2]) سامر حسن فاضل, مصدر سابق, ص23.
([3]) د. عصام الدبس, النظم السياسية, دار الثقافة للنشر, عمان, 2010, ص16.
([4]) مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها(ايس) الموقع على شبكة الإنترنت www.pogar.org
([5]) د. حميد حنون خالد, مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام الدستوري في العراق, دار السنهوري, بغداد, 2013, ص53.
([6]) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت,1982، ص32.
([7]) د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص390.

(8) د. شعبان أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 198.

(9) شعبان أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 198؛ د. عاطف البنا، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص318.

([10]) سرهنك حميد البرزنجي، المرجع في الانتخاب تنظيرًا وتطبيقًا، الكتاب الأول، الأسس النظرية للانتخابات، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش م.م، بيروت، ٢٠٢١.

([11]) د. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر، 2010، ص167.
([12]) د. جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2010، ص140.
([13]) من ويكبيديا الموسوعة الحرة السلطة التشريعية على موقع الإنترنت http://arwikipedia.org
([14]) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص73.
([15]) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، القانون الدستوري والنظم السياسية، الدار الجامعية، القاهرة، 1996، ص367 - ص370.
([16]) د. محمد حسين، أدوات الرقابة في النظم السياسية، على موقع الإنترنت http://www.eaddla.org
([17]) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2007، ص333.
([18]) د. راغب ماجد الحلو, القانون الدستوري, الإسكندرية, مؤسسة الجامعة, 1973, ص358.
([19]) د. محمد حسين، أدوات الرقابة البرلمانية في النظم السياسية، على موقع الإنترنت www.eaddla.or
([20]) د. خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، بيت الحكمة، بغداد.
([21]) د. محمود عاطف البنا, الوسيط في النظم السياسية, دار الفكر, القاهرة, 1994, ص315.
([22]) المادة (126) من قانون الانتخابات الفرنسي لعام 1966.

([23]) محمد أرزوقي, أصول القانون الدستوري والنظم السياسية, أسلوب ممارسة الحكم في الدول المعاصرة, الجزائر, 2000, ص53.
([24]) إدريس بوكرا, الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, دار الكتاب, الجزائر, 2003, ص160.
([25]) جهاد حرب, تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي, الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق المواطن,,ص10.
([26]) مهند مصطفى, النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي, المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية, 2013, ص10.
([27]) نبيل سليم سلامة, النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد, رسالة ماجستير, جامعة القدس, 2014, ص63.
([28]) مصطفى رافد طالب, أثر النظام الانتخابي في أداء السلطات العامة في الدولة, رسالة ماجستير, كلية القانون, الجامعة المستنصرية, 2023, ص40.
([29]) علي عباس خلف, النظم الانتخابية وأثرها على تشكيل الحكومة, ص546.
([30]) علي عباس خلف, مصدر سابق, ص547.
([31]) د. خضير عباس حسين, النظام الانتخابي في إيطاليا وتأثيره على المشهد السياسي, المجلة السياسية والدولية, العدد 48, أيلول, 2021, ص179.
([32]) إقبال عبدالله أمين, دور القضاء الدستوري في الرقابة على تقسيم الدوائر الانتخابية, دراسة مقارنة, أطروحة دكتوراه, كلية القانون, جامعة بغداد, 2019, ص14.
([33]) أشكال النظم الانتخابية, المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات, السويد, 2005, ص19.
([34]) عصام نعمة إسماعيل, النظم الانتخابية, دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي, مكتبة زين الحقوقية, بيروت, 2009, ص 360.
([35]) عصام نعمة إسماعيل, مصدر سابق, ص364.
([36]) قاسم العبودي, تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي, دار ورد الأردنية, عمان, 2012, ص35.
([37]) عصام نعمة إسماعيل, مصدر سابق, ص396.
([38]) المادة(99) من قانون الانتخاب اللبناني رقم (44) لسنة 2017.
([39]) قانون التعديل الأول لقانون الانتخابات رقم (1) لسنة 2018.
([40]) مصطفى رافد طالب, مصدر سابق, ص33.
([41]) د. صباح مصطفى المصري, النظام الحزبي (الماهية – المقومات الفاعلية) دراسة تأصيلية مقارنة, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 2007, ص230.
([42]) عصام سلمان, الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق, منشورات الحلبي, بيروت,2010, ص42.
([43]) المادة (2/42) من القانون الأساسي الألماني الصادر سنة 1949.
([44]) المادة 34 من الدستور اللبناني الصادر سنة 1926.
([45]) المادة 59 من الدستور العراقي.
([46]) إبراهيم عبدالله إبراهيم, المعارضة السياسية, دار النهضة, القاهرة, 2009, ص 82.
([47]) سربست مصطفى, المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها, مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر, دهوك, 2011, ص31.
([48]) بان علي كاظم, المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2013, ص9.
([49]) د. سيفان باكراد ميسروب, فعالية المعارضة البرلمانية وتأثيرها على أداء السلطة التشريعية, مجلة جامعة تكريت للحقوق, العدد2, ج1, 2019, ص16.

## المصادر
## References

**First: The Books:**

i. Shiha, Ibrahim Abdel Aziz (1982), Principles of Political Systems, Dar Al-Jamiah, Beirut.
ii. Shiha, Ibrahim Abdel Aziz (1996), Constitutional Law, Dar Al-Jamiah, Cairo.
iii. Boukra, Idris (2003), A Brief Introduction to Constitutional Law and Political Institutions, Dar Al-Kitab, Algeria.
iv. Marza, Ismail (1969), Constitutional Law, Libyan University Publications, Tripoli.
v. Ibrahim, Abdullah Ibrahim (2009), Political Opposition, Dar Al-Nahda, Cairo.
vi. Al-Ani, Hassan Muhammad Shafiq (2007), Comparative Political and Constitutional Systems, Al-Atik Al-Kitab, Cairo.
vii. Khalid, Hamid Hanoun (2013), Principles of Constitutional Law and the Development of the Constitutional System in Iraq, Dar Al-Sanhouri, Baghdad.
viii. Harb, Jihad (2009), The Impact of the Electoral System on the Oversight Performance of the Legislative Council, National Commission for Citizens' Rights.
ix. Al-Hindawi, Jawad (2010), Constitutional Law and Political Systems, 1st ed., Al-Aref, Beirut, Lebanon.
x. Badawi, Tharwat (1975), Political Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
xi. Rashid, Sarbast Mustafa (2011), Political Opposition and Constitutional Guarantees for Its Operation, Mukriani Publishing, Khani Press, Dohuk.
xii. Dr. Shamran Hammadi, Political Systems, Printing and Publishing Company, Baghdad.
xiii. Al-Masry, Sabah Mustafa (2007), The Party System (Essence – Effective Components): A Comparative Study, University Office, Alexandria.

xiv. Jassim, Khairy Abdul Razzaq, The Governing System in Iraq after 2003 and the Forces Influencing It, 1st ed., Bayt Al-Hikma, Baghdad.
xv. Alwan, Abdul Karim (2010), Political Systems and Constitutional Law, 1st ed., Dar Al-Thaqafa Publishing House.
xvi. Suleiman, Issam (2010), Parliamentary Systems between Theory and Practice, Al-Halabi Publications, Beirut.
xvii. Al-Dibs, Issam (2010), Political Systems, Dar Al-Thaqafa Publishing House, Amman.
xviii. Ismail, Issam Ne'meh (2009), Electoral Systems: A Study on the Relationship between the Political System and the Electoral System, Zain Library, Beirut.
xix. Al-Attar, Fouad (1966), Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Nahda.
xx. Al-Aboudi Qasim (2012), The Impact of Electoral Systems on the Political System, Dar Ward Al-Urduniya, Amman.
xxi. Al-Banna, Mahmoud Atef (1994), The Mediator in Political Systems, Dar Al-Fikr, Cairo.
xxii. Nasib, Muhammad Arzouqi (2009), Principles of Constitutional Law and Political Systems, Algeria.
xxiii. Muhannad Mustafa (2013), Electoral Systems and Their Impact on Social and Political Integration, Arab Center for Research and Political Studies.
xxiv. Forms of Electoral Systems, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden, 2005.

**Second: Research:**

i. Mesrob, Sivan Bakrad (2019), The Effectiveness of Parliamentary Opposition and Its Impact on the Performance of the Legislative Authority, a study published in Tikrit University Law Journal, Issue 2, Vol. 1.
ii. Hussein, Khadir Abbas (2021), The Electoral System in Italy and Its Impact on the Political Landscape, International Political Journal, Issue 48, September.

iii. Abdul Razzaq, Ali (2006), Elections: The Most Important Means of Expression by the Governed, Law Journal, Al-Mustansiriya University, Issue 1, Year 1.

**Third: Theses and dissertations:**

i. Amin, Iqbal Abdullah (2019), The Role of the Constitutional Judiciary in Overseeing the Division of Electoral Districts, PhD Thesis, College of Law, University of Baghdad.

ii. Kadhim, Ban Ali (2013), Parliamentary Opposition in the Post-2003 Iraqi Political System, Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad.

iii. Saeed, Hassan Naji (2010), The Problematic Relationship between the Legislative and Executive Authorities in the Iraqi Political System, College of Political Science, University of Baghdad.

iv. Fadel, Samer Hussein (2020), The Impact of the Electoral System on Political Participation, Master's Thesis, University of Babylon, College of Law.

v. Salama, Nabil Salim (2014), Electoral Systems and Their Impact on Individual Rights and Freedoms, Master's Thesis, Al-Quds University.

vi. Taleb, Mustafa Rafid (2023), The Impact of the Electoral System on the Performance of Public Authorities in the State, Master's Thesis, College of Law, Al-Mustansiriya University.

**Fourth: Laws:**

i. Article (126) of the French Electoral Law of 1966.

ii. Article (99) of the Lebanese Electoral Law No. (44) of 2017.

iii. The First Amendment to the Electoral Law No. (1) of 2018.

**Fifth: Websites:**

i. Dr. Muhammad Hussein, Parliamentary Oversight Tools in Political Systems, available on the website www.eaddla.org

ii. From Wikipedia, Legislative Authority, available on the website http://arwikipedia.org

iii. Election Management and Costing Project (ACE), available on the website www.pogar.org.